واقع الانتقال الديمقراطي في دول المغرب العربي
ماذا بعد الربيع العربي؟.

الأستاذة الباحثة خديجة أعلام
تخصص العلوم السياسية والقانون الدستوري
بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول وجدة
المغرب

عاد الحديث عن موضوع "الدستورانية" و"الانتقال الديمقراطي" إلى الساحة السياسية بشكل كبير ب.عد أحداث ما عرف ب "الربيع العربي" والتطورات والتغييرات السياسية التي شملت العديد من البلدان العربية.

وباعتبار الهندسة الدستورية هي إخضاع المؤسسات السياسية إلى القانون والدستور، وتحويل الخلافات السياسية من العنف والثورات إلى الحوار والمشاركة السياسية، من أجل بناء دولة الحق والقانون يخضع فيها الحاكم والمحكوم للقانون بدون تمييز، كما تنمي العلاقة بين الفرد والدولة، والشعب والحكومة، ويجب أن تستند الفئة الحاكمة على الدستور والقانون بحيث تمنحهم الشرعية في ممارسة السلطة.[1]

ونظرا لأن كل دولة تتميز بخصائص جغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية تختلف عن غيرها، فإن أساليب الانتقال الديمقراطي تختلف من مكان لآخر، ومع ذلك، يتشارك الجميع في وجود الطغيان والقمع والاستبداد بينما يعتبر القاسم المشترك بينهم هو طغيان وقمع واستبداد، مما أثار استياء الشعوب تجاه حكامها، ومطالبة بإسقاطهم، واستبدالهم بأنظمة أكثر ديمقراطية.

ولكون الانتقال الديمقراطي يعني انتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، ولا يتحقق من خلال القيم بإصلاحات شاملة تشمل جوانب النظام السياسي والمؤسسات الدستورية والسياسية.

كما لا تحدث الثورة بدون مسببات، سواء كانت ثورة بركان أو ثورة شعب، ففعل الثورة يأتي نتيجة لمتغيرات وأحداث تتفاعل مع مرور الوقت، وتؤدي للانفجار أو الثورة، إذ لكل ثورة مسبباتها أو صواعقها المفجرة، قد تكون وضعا اقتصاديا سيئا أو قمعا واستبدادا سياسيا أو هيمنة أيديولوجية وعقائدية أو كل هذه العوامل مجتمعة. فقد حولت الأنظمة العربية –ولا فرق فيها بين أنظمة الثورة والأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية – المجتمعات العربية لحقل تجريب الأيديولوجيات والأفكار كلها فكانت تجاربها فاشلة لهذا تنفجر الشعوب بثورات عندما يصبح الواقع السياسي والاجتماعي للشعب على درجة لا تحتمل من التعارض مع العقلانية، ومع أدنى متطلبات الضرورات الحياتي[2].

ويعتبر الانتقال الديمقراطي خطوة رئيسية من خطوات عملية التحول الديمقراطي بشكل عام، نظرا لتميزها بنوع من الأهمية والخطورة في الوقت نفسه باعتبارها أحد مرتكزات العملية الديمقراطية الحقيقية، ففي حالة عدم نجاحها ستفرز نظم سياسية تسلطية هجينة يشارك فيها عناصر النظام السياسي التسلطي مع العناصر الجديدة التي تنادي بالديمقراطية في تسيير وادارة المرحلة الانتقائية قصد تأسيس نظام جديد[3].

ويعتبر النقاش حول الهندسة الدستورية والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية أمرا بالغ الأهمية لفهم وتحليل السياق السياسي والقانوني في عملية بناء وتعزيز الأنظمة السياسية وفي ظل التحولات السياسية البارزة التي شهدتها المنطقة مؤخرا.

لقد شكلت قضية الانتقال الديمقراطي "أو عملية الدمقرطة" مبحثا رئيسا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة، نظرية وتطبيقية، كما وكيفا تعنى بدراسات كل حالة على حدى، ودراسات مقارنة. وطرحت أدبيات "الانتقال الديمقراطي" العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهاجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة[4]. مما أنتج لنا مسارات مختلفة لحالات الانتقال الديمقراطي عبر العالم لاختلاف في المقومات والمسببات والدوافع، وبما اننا ندرس حالة المغرب العربي فإننا سنخلص لدراسة مسارات

الانتقال الديمقراطي في الدول العربية والمغاربية بالمطلب الأول، حيث نادت شعوب الدول المغاربية بالحرية والعيش الكريم، وإرساء نظام سياسي يتضمن حكومة تمثيلية ومؤسسات ديمقراطية تضمن حقوق المواطنين وتوازن بين السلطات وغيرها...، وجاءت مطالبهم متشابهة، نظرا للظروف التي كانوا يعيشونها مثل الفقر الذي كانت نسبته مرتفعة مع وجود تفاوت واسع بين الأغنياء والفقراء كانت، وانتشار البطالة خاصة بين الشباب، ناهيك عن انتهاكات حقوق الإنسان والقمع السياسي وغياب سيادة القانون وعدم المساواة والتهميش وغيرها "المطلب الثاني" . ومع ذلك، قوبلت هذه المطالب في بعض الدول باستخدام العنف والقمع بشكل مباشر، بينما سارعت دول أخرى إلى إجراء التعديلات والإصلاحات،

المطلب الأول: مسارات الانتقال الديمقراطي بالدول العربية والمغاربية

تناولت العديد من الدراسات مسارات ومراحل الانتقال الديمقراطي، نظرا لأهميتها وترابطها الوثيق، فلا يمكن أن تتم مراحل عملية الانتقال إلا من خلال تلك المسارات، ويعد مسار الانتقال الديمقراطي في الدول العربية موضوع شائك ومعقد، يتأثر بعدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية. حيث يمكن القول بأن التجربة الديمقراطية في العالم العربي تتسم وتختلف من بلد لآخر. فهناك بعض الدول تحققت فيها تجارب ناجحة في الانتقال الديمقراطي، بينما تعاني دول أخرى من تحديات كبيرة في سبيل تحقيق الاستقرار الديمقراطي.

ولا يمكن القول إن عملية الانتقال الديمقراطية هي عملية انتقال مصادفة أو آنية من نظام سياسي تسلطي إلى نظام سياسي ديمقراطي، وإنما تأخذ مسارات نسقية متراتبة، بحيث تصبح عملية الانتقال الديمقراطي بمجملها هي عبارة عن تغيير أنساق داخل النظام السياسي بوتيرة انتقالية من مرحلة إلى أخرى من أجل ترسيخ النظام الديمقراطي بشكله النهائي[5].

في كثير من الأحيان يبدأ مسار الانتقال الديمقراطي باندلاع الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية ضد النظام الحاكم المتميز بالقمع والاستبداد. فقد يكون لهذه الاحتجاجات الشعبية تأثير كبير في القيام بضغط سياسي للمطالبة بالديمقراطية والحريات الأساسية. ويعد مسار الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية موضوع من المواضيع الشائكة والمعقدة ويتأثر بعدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية. ويمكن تحديد مسار الانتقال الديمقراطي في الخصائص التي تتميز بها المنطقة المغاربية (الفرع الأول)، وطبيعة الأنظمة السلطوية وخصوصية البنية الدستورية والسياسية (فرع ثاني).

الفرع الأول: خصائص الانتقال الديمقراطي في الدول العربية

شهد الوطن العربي نهاية 2010 وبداية 2011 حركات احتجاجية و اضطرابات أمنية أطلق عليها مصطلح "الربيع العربي" أو " الثورات العربية "، بدأت من تونس ثم في مصر ثم اليمن ،ليبيا ،سوريا، .الجزائر ،المغرب ،البحرين وغيرها من الدول...، وقد تشابهت دوافعها و أسبابها نظرا لتشابه الظروف التي عاشتها الدول العربية، منها ما تكتسي طابع اقتصادي كتدني مستوى المعيشة، وسوء الاحوال المعيشية والفقر والبطالة، ومنها ما هو ذات طابع اجتماعي كعدم تكافؤ الفرص في هذه المجتمعات، وزيادة البيروقراطية، الفساد السياسي كسياسة توريث الحكم ، تم الرشوة، وعدم نزاهة الانتخابات.

وقد فتح الربيع العربي أمالا كبيرة في تحقيق الشعوب حلمها وآمالها في التحرر والانعتاق من الفساد ومنحها فرصة تاريخية لربح رهان الانتقال إلى الديمقراطي، وتجاوز الوضع السياسي المترهل وتحطيم الخوف والخضوع.

فجرت هذه العوامل انتفاضات شعبية واسعة النطاق في بعض البلدان ووصلت إلى ثورات ونزاعات مسلحة في بلدان أخرى، وأطلق عليها ثورات "الربيع العربي"، من أجل تحقيق ومتطلبات الشعوب المتمثلة في منح الحقوق والحريات الأساسية واسقاط الانظمة التسلطية وتحقيقي التنمية وارتفاع المستوى الاقتصادي للمجتمعات وغيرها من المطالب الاخرى.[6]

أدت هذه العوامل إلى اندلاع انتفاضات شعبية كبيرة في بعض الدول، وتحولت في دول أخرى إلى ثورات ونزاعات مسلحة، بهدف إسقاط الأنظمة الاستبدادية، والسعي نحو تحقيق الحريات والحقوق وتحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي والنهوض بالوضع الاجتماعي لمصاف الدول المتقدمة.

إن هذه التغيرات التي حدثت في المنطقة العربية أسست لمرحلة جديدة، كما أن الثورات التي نجحت في إسقاط بعض الأنظمة وما ترتب عليها من تغيرات داخلية وإقليمية رسخت مجموعة من الفرضيات حول الانتقال إلى الديمقراطي في الوطن العربي.

ومن أجل نجاح عمليات الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، لا بد من توفر هندسة سياسية ودستورية تستند إلى صناعة بديل ديمقراطي للأنظمة الحاكمة، ليس من خلال بناء جبهات سياسية، ولكن عن طريق بلورة بديل ديمقراطي يجد مساندة وتوافق من الحركات السياسية بمختلف أطيافها، وفي قلب مخاض هذه الهندسة السياسية الجديدة لانتقال الديمقراطي يأتي دور الشباب الذي هو بحاجة إلى وجود ثقافة سياسية ديمقراطية ترسخ في أعماقه هوية مدنية جديدة، بمساهمة منظمات المجتمع المدني الفعالة، والتي تعبر عن رأس مال بشري اجتماعي يقوم على الثقة والمشاركة[7].

فمن حيث طبيعة الانتقال الديمقراطي في الدول العربية والتي تعرف على أنها إما أنظمة ديكتاتورية استبدادية أو ديمقراطية نسبية، من حيث الشكل السياسي وتتـ.ـنوع من نظام الجمهوري إلى نظام ملكي.

وقد عملت الأنظمة السياسية العربية منذ مراحل استقلالها على الحد من المشاركة السياسـ.ـية عـ.ـن طريق فرض القيود على الأحزاب المعارضة وأحيانا منعهـ.ـا بالكامل، مستبدلة كل ذلك بمشاركة سياسية تنسجم وفلسفتها، مشاركة أساسها التعبئة الجماهيرية لدعم النظام واستمرار منحه الشرعية اللازمة لاستمراره، وهذا ما أشار إليه رئيس الوزراء الأردني السابق "طاهر المصري" في لاهاي أثناء إلقائه بحث حول أسباب غياب الديمقراطية في العالم العربي، مبينا أن معظم الحكومات العربية تسيطر بنفوذها القوي على الإرادة السياسية وتهيمن على جميع مؤسسات الدولة معتمدة على جماعة من المستفيدين في ارساء قواعد حكمها[8].

وأهم ما ميز هذا الحراك إسقاط أربعة انظمة حكم، نظام زين العابدين بن علي بعد هروبه من تونس، وإطاحة بحسني مبارك بمصر، واسفرت الثورة الليبية على مقتل معمر القذافي وأجبرت الثورة اليمنية على عبد الله صالح عن التنحي، بينما لازالت الثورة في سوريا لحد الان.

ولقد انقسم العالم العربي في ثوراته الشعبية وتحولاته السياسية إلى ثلاث مجموعات[9]:

المجموعة الأولى: وتضم تونس ومصر وهي ما يطلق عليها بالثورات السلمية التي أدت إلى إسقاط رؤساء دول تمثلت في هروب الرئيس التونسي زين الدين بن علي في 14 جانفي 2011، وتنحي الرئيس المصري محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فيفري 2011 من خلال خضوعها للإرادة الشعبية المطالبة بتغيير نظام الحكم القائم.

المجموعة الثانية: وتضم ليبيا واليمن وسوريا أهم ما ميز هذه المجموعة من الدول هو أن التغيير في نظام الحكم كان بطريقة غير سلمية، حيث أدت الانتفاضة الشعبية في ليبيا إلى مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي في20 اكتوبر2011 وتشكيل المجلس الوطني الانتقالي، كما أدت الانتفاضة الشعبية في اليمن بداية من جانفي 2011 إلى تنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في فيفري 2011، واستلام السلطة طرف نائبه عبد ربه منصور هادي.

وفي مارس 2011 شهدت بعض المدن السورية احتجاجا والظاهر أن السلطة السورية لم تتقبل هذا الاحتجاج بصدر رحب وقامت بقمعها باستخدام القوة الأمر الذي أثار سخط الشعب السوري مما أدى إلى انتشار الانتفاضة في كل أرجاء البلاد وهو ما أدخلها في صراع دموي وطائفي يمارسه النظام ضد الشعب والمعارضة السورية، وعقد الوضع الداخلي نتيجة تعدد الجماعات المعارضة في الداخل واختلاف التوجه فيما بينهم 2[10]

المجموعة الثالثة: وهي مجموع الدول التي قدمت إصلاحات سياسية أنقذتها من حدوث ثورات كانت ستقلب الوضع العام في هذه الدول، ومن هذه الدول الجزائر المغرب ودول الخليج التي نجحت في إبقاء النظام السياسي قائما، رغم ما وجهت إليه من انتقادات وتوفره على كل العوامل الضرورية والكافية لحدوث هذه الثورات، مثل تفشي الفقر وغياب العدالة وغيرها من المشاكل التي تعاني منها الشعوب، إلا أن الأنظمة السياسية العربية القائمة أثبت قدرتها على احتواء الوضع من خلال إيجاد برامج واستراتيجيات للسيطرة على شعوبها، وتجنب الانتفاضات الشعبية.

إن التطورات المتسارعة التي أصابت أكثر من بلد (تونس، ليبيا، سوريا، مصر...)، وأدت الى انتفاضات شعبية متواصلة إلى اسقاط بعض الانظمة الدكتاتورية، كانت عفوية في الاتجاه العام، وشبه منظمة من حيث التأطير والتجنيد، ولهذا تبلورت الشعارات الاساسية التي ترددت في مجملها حول المطالبة بالديمقراطية الضامنة للحريات والحقوق، محاربة الفساد، والعدالة الاجتماعية كتعبير عن تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق والواجبات والاستفادة من خيرات البلاد11، وإرساء قوام دولة الحق والقانون حيث يكون فيها أفراد المجتمع متساوين أمامها.

الفرع الثانية: أسباب الانتقال الديمقراطي في الدول العربية

على الرغم من الاختلاف بين أنظمة الحكم العربية، فإن الكثير من السمات تمثل نقاط تقاطع أو قواسم مشتركة بينها، لذلك جاءت مطالب الفئات الاجتماعية متشابهة، حيث شملت الحريات السياسية وتعزيز الديمقراطية باشتراك الشعب في عملية صنع القرار وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية وقد كانت استجابة النظم الحاكمة متشابهة بصفة كبيرة، أي لجأت مباشرة إلى استخدام العنف والقمع بشكل مباشر في العديد من الدول [12]، كتونس ومصر وهذا أدى إلى اسقاط النظام الديكتاتوري فيهما، ومنها ما أدى إلى نزاع مسلح بين الطرفين كليبيا وسوريا واكتفى البعض الاخر بإجراء إصلاحات وتعديلات دستورية كالمغرب.

وقد برز من خلال ثورات "الربيع العربي" أيضا أن دور الجيش أو المؤسسة العسكرية الذي كان عاملا حاسما في تحديد نتائجها كما يقول "زولتان باراني Barany Zoltan "، فالموقف المحايد الذي اتخذته القوات المسلحة في مصر و تونس أدى إلى سقوط نظامي "مبارك بن علي"، في حين وقف العسكر في البحرين في صف النظام وواجهوا المتظاهرين، بينما كان انقسام الجيش في ليبيا واليمن وأيضا في سوريا سببا في نشوب حروب أهلية دون إغفال أهمية العامل الخارجي الذي رجح موازين القوة لأحد الطرفين، ومع التسليم بأن نجاح أي ثورة مرهون بدعم أو على الأقل حياد الجيش[13] .

وقد عرف الانتقال الديمقراطي في الدول العربية ابان الربيع العربي مجموعة من الأسباب التي دفعت الشعوب إلى الثورة على الأنظمة الحاكمة ويتمثل في غضب عام من استمرار حالة الاستبداد السياسي القائم. وقد جاءت حركات التغيير في المنطقة العربية نخبوية، وفي الوقت الذي كانت فيه حركات التغيير الديمقراطي في الشارع تطالب بالديمقراطية وإسقاط الأنظمة الحاكمة استنادا إلى قواعد سياسية واجتماعية وثقافية محدودة، استطاعت النخبة الحاكمة أن توسع من أرجاء التحالف الذي ترتكز إليه، وحصار المطالبين بالديمقراطية، وإغلاق نوافذ الحراك السياسي[14].

ونجد من بين الأسباب أيضا ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، إذ ينظر إلى غالبية أنظمة البرلمانات العربية بانها لا تملك الشرعية الكافية وهي بذلك بعيدة عن التأثير في القرار[15].

وهناك أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي. ففي عديد من الحالات قامت قوى ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية (في بعض الدول) بدور هام ومؤثر في عملية الانتقال. وكل ذلك يقترن بمدى وجود طلب مجتمعي على الديمقراطية، يقوم المجتمع المدني بدور رئيس في تعزيزه وتوسيع نطاقة[16].

وهذا ما نراه في المجتمعات العربية التي كانت تمتاز بضعف أداء منظمات المجتمع المدني، وغياب مظاهر التعددية السياسية والحزبية وكذا التداول السلمي على السلطة، فضلا عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي في جميع أركان الدولة بكل صورها وأشكالها، كما لا ننسى محاولات توريث الحكم.

ولا ننسى أيضا عوامل خارجية والتي أثرت هي الأخرى بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في عملية الانتقال الديمقراطي، حيث يختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة[17].

إن العوامل الخارجية لعبت دوراً هاماً في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم الانتقال الديمقراطي. وتتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحدة الأميركية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية طالما استمرت هذه النظم تتوافق مع مصالحها، أي أن سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه المنطقة العربية قامت في جانب هام منها على التضحية بمبادئ

الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل المصالح، ولذلك فإن جهود واشنطن من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عانت من معضلة "عدم المصداقية"[18].

من منطلق أن عملية التخلص من التسلطية، والتحول من نظم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم هي بطبيعتها كفاحية وممتدة، فقد سمحت أجواء الحراك بإحداث رجة قوية كشفت عن مظاهر الخلل القائم في المشهد السياسي بالمنطقة[19].

فقد تميز الحراك العربي بمشاركة ملهمة وفعالة من قبل فئة الشباب الذين عبروا عن مجموعة متنوعة من المطالب والأماني، في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وقد ارتفعت أصواتهم للمطالبة بالتغيير والعدالة، بما في ذلك رغبتهم في إسقاط الأنظمة الاستبدادية، ويعتبر دور الشباب ومشاركتهم حاسما في هذا الحراك، نظرا لاعتبارهم القوة المحركة والمساهمين الرئيسين في تحقيق التغيير.

ولا يمكننا تجاهل الدور الذي قام به الجيش، كونه أحد الأعمدة الأساسية في الحفاظ على الاستقرار الوطني. فهو يلعب دورا حيويا في حماية البلاد من التهديدات الداخلية والخارجية، ويؤثر بشكل كبير على توجهات الحراك وتنظيمه، سواء من خلال دعم مسار الحراك أو المساهمة في تحقيق التوافق الوطني وصياغة الدستور. يسعى الجيش إلى ضمان سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وله تأثير فعال في دعم حراك الشعب والمساهمة في برنامج الإصلاح الديمقراطي في الدولة، حيث يعمل على تعزيز الأمن والاستقرار وحماية حقوق المواطنين.

وعموما الحراك في مجمله لم يكن حكرا على فئة أو جهة معينة، بل كان حراكا مجتمعيا متنوعا، انخرطت فيه مختلف القوى بغض النظر عن أيديولوجياتها أو انتماءاتها الدينية والعرقية والمذهبية، كما أنه استوعب مختلف الفئات المجتمعية مثقفين وسياسيين وفنانين ومقاولين وإعلاميين ... من الشباب والنساء والكهول.....[20]

ولم تخل تحولات الحراك في هذا البلد المغاربي من صعوبات وتعقيدات، عكستها الانفلاتات الامنية التي شهدتها البلاد، وبروز بعض الخطابات المتطرفة وحدوث اعمال ارهابية أربكت الاوضاع الاقتصادية والامنية، إضافة الى ظهور صراعات سياسية حادة بين قوى تقليدية محافظة وأخرى حداثية[21]، بسبب قوة الدوافع المغذية للمطالبة الملحة بالانتقال الديمقراطي والتي سنعرج عنها بالمطلب الموالي.

المطلب الثاني: دوافع الانتقال الديمقراطي

شهدت دول المغاربية تغيرات سياسية هامة على مدار السنوات الأخيرة في إطار الحراك العربي الذي اجتاح العديد من الدول العربية، حيث عمل الحراك على إثارة رغبة الشعوب في تعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية تم رفع فيها المواطنون شعارات الحرية والكرامة والعيش الكريم، ويعد الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية مرحلة تاريخية هامة، حيث تنوعت الدوافع والأسباب التي دفعت بها نحو هذا الانتقال.

و تأتي عملية الانتقال الديمقراطي نتيجة لعدة أسباب، سواء كانت داخلية أو خارجية، حيث يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى. وغالبًا ما يكون دور الفاعلين السياسيين هو الذي يحدد الطريقة أو الأسلوب الذي يتم به الانتقال، نظرًا لأنهم يلعبون دورًا حاسمًا في تشكيل المشهد السياسي.

كما تحدث الثورة عندما تكتشف الشعوب بأن الأنظمة والنخب تغرر بها باسم الواقعية السياسية، أو باسم الوطنية أو باسم الدين أو باسم الديمقراطية، آنذاك تصبح الثورة واقعية سياسية في مواجهة الامر الواقع الذي فرضته الأنظمة السياسية طول عقود.[22]

ومن منطلق عملية التخلص من التسلطية، والتحول من نظم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم هي بطبيعتها كفاحية وممتدة، فقد سمحت أجواء الحراك بأحداث رجة قوية كشفت عن مظاهر الخلل القائم في المشهد السياسي بالمنطقة[23].

لا يمكن تفسير الانتقال الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم واستراتيجياتهم[24].

شهدت الدول المغاربية تحولات سياسية بارزة، حيث تضافرت جهود ودوافع متعددة، سواء كانت داخلية تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، أو خارجية ساهمت في تعزيز الانتقال الديمقراطي في المنطقة. ومن هنا، سنستعرض مختلف الدوافع الداخلية والخارجية التي أسهمت في تمهيد الطريق لبدء عملية الانتقال في هذه المنطقة في هذا المطلب، سيتم استعراض الأسباب والدوافع التي أدت إلى الثورات في الدول المغاربية. وسيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث يتناول الفرع الأول الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت إلى هذه الثورات، بينما يركز الفرع الثاني على أدوار الفاعلين السياسيين.

الفرع الأول: أسباب والعوامل المؤدية للانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية

بغض النظر عن طبيعة الأسباب التي تؤدي إلى الانتقال الديمقراطي، فإنها في النهاية تعتبر عوامل مساعدة على هذا الانتقال. ومن بين هذه الأسباب، نجد عوامل داخلية تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى عوامل خارجية. ورغم أنه من المفترض أن تؤدي نفس الأسباب إلى نتائج مماثلة، مما يعني تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي في الدول العربية كما حدث في دول أخرى، إلا أن خصوصية هذه العوامل في منطقة المغرب العربي تجعلها تبدو أكثر كقيود منها كفرص.

أدى استياء الشعوب من حكامها بسبب الاستبداد والقمع، ورغبتها في تحقيق الحرية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى السعي نحو الاستقرار على مختلف الأصعدة وبناء مؤسسات ديمقراطية قوية، إلى اندلاع الاحتجاجات في الدول المغاربية. وقد ساهمت مجموعة من الأسباب والعوامل في تفجر الغضب الشعبي وخروج الناس إلى الشوارع للاحتجاج على الأنظمة الحاكمة.

ولا يقتصر الانتقال الديمقراطي على سبب واحد، بل يتداخل فيه العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تأثير الفاعلين السياسيين.

ولا يقتصر الانتقال الديمقراطي على دافع واحد، لكن تتداخل فيه العديد من العوامل سواء كانت عوامل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، أو ثقافية، وبعضها الاخر يتصل بالفاعلين السياسيين.

وقد عرف الانتقال الديمقراطي في الدول العربية إبان الربيع العربي مجموعة من الأسباب التي دفعت الشعوب إلى الثورة على الأنظمة الحاكمة، ويتمثل في غضب عام من استمرار حالة الاستبداد السياسي القائم. وقد جاءت حركات التغيير في المنطقة العربية نخبوية، وفي الوقت الذي كانت فيه حركات التغيير الديمقراطي في الشارع تطالب بالديمقراطية وإسقاط الأنظمة الحاكمة استنادا إلى قواعد سياسية واجتماعية وثقافية محدودة، استطاعت النخبة الحاكمة أن توسع من أرجاء التحالف الذي ترتكز إليه، وحصار المطالبين بالديمقراطية، وإغلاق نوافذ الحراك السياسي[25].

وبعد الحراك المجتمعي الذي عرفته المنطقة، تباينت تجارب الأنظمة السياسية في التفاعل معه، ما بين الاحتواء والتكييف، أو الصراع والانفجار، ليظل المشهد الراهن بعد عقد من الزمن على انطلاق هذه التحولات السياسية والحركات التغييرية يعكس تشبث النظم السياسية العربية بالاستمرار في مواجهة مختلف الضغوط الداعية لإحداث عملية التغيير السياسي، إما بتجديد قواعد البنى السلطوية وتثبيتها، أو بالعنف والقمع المباشر، نتيجة عوامل داخلية، وأخرى خارجية تعمل على إعاقة عملية التحول نحو الديمقراطية في المجتمعات العربية وترسيخ أنظمة سلطوية تخدم مصالحها في المنطقة، مما زاد من تفاقم الانقسامات الاجتماعية التي تحولت بدورها في بعض الدول إلى صراعات طائفية تهدد استقرار المنطقة برمتها[26]

- **العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية**

تتميز الأنظمة السياسية في الدول المغاربية بغياب التداول السلمي للسلطة، واستبعاد الإرادة الشعبية، حيث يستمر الحكام في الحكم لفترات طويلة. وغالبا ما يحدث التغيير إما من خلال الانقلابات أو وفاة الحاكم أو الثورات الشعبية. وهذا ما أدى إلى إثارة غضب واستياء المواطنين، مما دفعهم إلى الانتفاضة.

وأدى تفشي الفساد والظلم المتزايد على مختلف المستويات والأصعدة، فضلا عن عدم التوزيع العادل للثروات، أدى إلى شعور الشعب بعدم الرضا، وزادت المحسوبية في إحباطهم وشعوراهم بالحرمان من فرص الشغل، ولا ننسى ضعف المؤسسات الديمقراطية في دول الربيع العربي جعل من الصعب على المواطنين التعبير عن تظلماتهم بطرق سلمية.

إدا أمعنا النظر في هذه الأنظمة نجد أغلب السلطات الحاكمة تقوم على أساس شرعية القوة، أي أن أهم ما تستند إليه السلطات الحاكمة هو قدرتها على فرض إرادتها على المواطنين مستخدمة أدوات القهر والقوة، وهذا يتناقض مع المبدأ الديمقراطي[27]. وأيضا ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، إذ ينظر إلى غالبية أنظمة البرلمانات العربية بأنها كانت لا تملك الشرعية الكافية وهي بذلك بعيدة عن التأثير في القرار[28].

فأي نظام تغيب فيه الديمقراطية سيعاني من مشكلة غياب الاستقرار ثم مشكلة فقدان الكفاءة في الإنجاز، ولضمان الحفاظ على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة وعلى استقرارها أصبح هناك حل واحد يتمثل في انتهاج الديمقراطية، فإن الأنظمة التي ترفض انتهاج الديمقراطية تعاني من ضعف شرعيتها لذا تلجأ إلى أسلوب القسر الإرغام لضمان استقرارها واستمرارها، إذ لا ينتج هذا الخيار ولا يولد إلا المزيد من غياب الديمقراطية وانتهاك الحريات الفردية والحقوق الأساسية للإنسان.[29]

فبالنسبة لتونس فلا شك أن الوضع السياسي فيه يتشابه مع الأوضاع السياسية السائدة في البلدان العربية، خاصة من حيث الحكم التسلطي الاستبدادي وارتفاع معدلات الفساد.

فكان لكل من الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، دور بارزا في تاريخ البلاد، حيث تولى الحبيب بورقيبة رئاسة منذ استقلال تونس عن فرنسا في عام 1957 وحتى عام 1987، مما يعني أنه حكم البلاد لأكثر من 30 عاما، خلال فترة حكمه شهدت تونس تطور اقتصادي واجتماعي، إلا أن تلك الفترة كانت مصحوبة بقمع سياسي وانتهاكات لحقوق الإنسان، أما زين العابدين بن علي، فقد تولى الحكم في عام 1987 بعد وفاة بورقيبة واستمر في منصبه حتى عام 2011، مما يعني أن فترة حكمه استمرت حوالي 23 عاما، وكانت مليئة بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. وتركت هاتان الفترتان الطويلتان آثارا واضحة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس.

وكما يرى الأستاذ عبد الله العروي، فقد كانت دائما اقرب إلى دولة عصرية على الشاكلة الأوروبية وقادرة على تحقيق الانصهار الذي لطالما تأخر انجازه، حتى يحصل توافق وتلاءم بين المجتمع والدولة، وقد ساعد في تحقيق هذا التقدم المجتمع التونسي نفسه المتميز بالعقلنة والعلمنة اللتان ساهمتا في تجنيبه كثيرا من التصادمات، وكذا تركيز السلطة بيد حكومة مركزية وأحداث دولة قوية، كما نهجت تونس وحدة التعليم بهدف الوصول إلى إرساء منظومة تربوية عصرية غير نخبوية وتجنب إقامة نوع من الازدواجية في التعليم كما حصل في المغرب[30]... .

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققته تونس، لا تزال تواجه العديد من العقبات. من بينها، احتكار السلطة من قبل الحزب الحاكم، وانخفاض مستوى المشا ركة في المجتمع المدني، وإسكات أصوات المعارضة وعم مشا ركتها في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى وجود وسائل إعلام غير مستقلة والمضايقات عليهم بسبب التعبير عن آرائهم السياسية

في ظل غياب الحقوق المدنية والحريات، ولا ننسى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، وانخفاض الأجور، وضعف القدرة الشرائية، وسوء ظروف العمل، والفساد، والاستبداد، والاحتكار السياسي في يد الانظمة الحاكمة، كلها عوامل وغيرها كانت كفيلة بتعجيل قيام بالاحتجاجات غير مسبوقة في الشوا رع، كان شعب التونسي عازم على إحداث تغيير، حيث طالب بإسقاط النظام.

وقد بدأت الشرارة الاولى للحراك العربي من تونس بعد حادثة حرق بوزيدي لنفسه بسبب الفقر والأوضاع المزرية التي كان يعيشها، وكانت هذه بمثابة فتيل لإشعال ضجة اسفرت عنها مظاهرات واحتجاجات طالت البلد والبلدان المجاورة لها.

ولا ننسى دور الجيش حيث رفض قيادة الجيش استخدام القوة لتفريق المتظاهرين واقتصار دورها على حماية المرافق والمؤسسات العامة، وهذا له دور في زيادة الإرباك في أعلى هرم السلطة التي أصبحت عاجزة عن إخماد نار الثورة التي توحدت حول شعار "ارحل" حينها أعلن رئيس أركان الجيش رشيد عمار على أن الجيش سيحمي الثورة[31].

ولم يكن الحراك التونسي فجائيا، فهو يجد أساسه في مجموعة من الاكراهات المختلفة التي لم يكن بإمكان النظام السابق إخفاءها، ذلك أن ثورة الشباب بتونس لم تنشأ من لا شيء، بل من التراكمات، ومن أعماق الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي في البلاد[32].

وبالتالي فإن الثورة التونسية، بكل دوافعها وأسبابها، وعلى اختلاف توجهات ومرجعيات فصائلها السياسية والاجتماعية كانت الرغبة إلى الانتقال الديمقراطية بكل صورها ومعانيها.

وهكذا عاشت تونس مرحلة مفصلية من تاريخها السياسي، تفرض تجاوز الخلافات الضيقة وهدر الوقت، والانهماك على الاولوية التي لا يختلف بشأنها اثنان، مما يسمح بتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات الدستورية والنخب السياسية، واستمر مسلسل الانتقال الديمقراطي في تونس حيث أصبح المجتمع المدني مشاركا في السياسة العامة بشكل أكبر بالرغم من وجود صراعات حزبية على السلطة[33].

بالنسبة لليبيا فإن الـ.أمر مثلها مثل نظيرتها تونس كانت تواجه ظروفا صعبة على جميع المستويات، نتيجة لعقود من الحكم الدكتاتوري الاستبدادي الذي مارسه معمر القذافي على شعبه.

وتولى العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب عام 1969، حيث ألغى الحكم الملكي وأنشأ الجماهيرية العربية الليبية واستمر في حكم البلاد مدة 42 عاما، حتى ثورة 17 فيفري عام 2011 التي أسقطت نظام حكمه[34].

لقد حكم معمر القذافي في ليبيا بمفرده، ويعد حكمه من أطول فترات الحكم في المنطقة، وعرف حكمه بحكم استبدادي، والسيطرة المطلقة على الإعلام والتعبير الثقافي وسياسي، فقد كان النظام الدكتاتوري القمعي يسعى إلى إضعاف المجتمع بدلا من تطويره وتعليمه وتوجيهه نحو الديمقراطية، مستخدما أساليب القمعية لتحقيق ذلك، إضافة إلى غياب إرادة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية الليبية من أجل تحقيق التغيير والتحول الديمقراطي المطلوب.

وبدا واضحا أن ليبيا في عهد القذافي الذي اختزل الحكم في شخصه، لم تحظى بعقد اجتماعي حقيقي يجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد، حيث لم يسعى إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا، وبذلك تمايزت الثورة في ليبيا عن مثيلتيها في كل في مصر وتونس حيث كان ثمة مؤسسات للدولة فيها، بصرف النظر عن كونها ديمقراطية أو لا، ما نتج عنه أن ليبيا لم تشهد منذ الاستقلال حراكا سياسيا حقيقيا، ولذلك توصف ثورة 17 فيفري بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكا سياسيا منظما[35].

ومما عزز حالة عدم الرضى فشل حكم القذافي في تعزيز قيم الولاء والمواطنة وبالأخص لدى فئة الشباب التي تعد أساس التنمية وعمادها وهدفها الرئيسي، فغياب الحرية وتهميش مشاركة الشباب في الحياة العامة، وعدم تأسيس مؤسسات مختصة بقضاياهم، أسباب أدت إلى قتل روح المبادرة والإبداع والابتكار لديهم من جهة، وافقادهم روح المواطنة من جهة أخرى مما أدى إلى تصاعد حدة التوتر الداخلي وتنامي قوة المعارضة ضد النظام.[36]

وليست فقط العوامل السياسية التي ساهمت في اندلاع الثورة في ليبيا، بل نجد أيضا عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة، حيث كانت هناك حالة من اليأس لشعب الليبي بسبب ارتفاع نسبة الفقر وتدهور مستويات المعيشة، وكذا ازدياد نسبة البطالة بين الشباب. وكما عرفت الدولة تراجعا في جودة التعليم والرعاية الصحية، وهذا ما زاد من معاناة الشعب نتيجة ارتفاع الأسعار ونقص التغذية، وبعد انهيار النظام في ليبيا، واجه الاقتصاد تحديات كبيرة نتيجة ضعف البنية التحتية وسوء الإدارة وإساءة استخدام الأموال العامة. وعدم التوازن في توزيع الدخل، مما وضع الحكومة أمام صعوبات جسيمة في ظل غياب المؤسسات الدستورية.

وأدت سياسة نظام القذافي إلى حدوث تفاوت كبير في عملية توزيع الثروة، وخاصة العائدات النفطية التي استأثرت بها دائرة ضيقة التفت حول القذافي وعائلته، إضافة إلى ما بددته عائلته من ثروة على شراء الأسلحة، وتكديس الثروات والأرصدة في بنوك، الغرب،

مستفيدين في ذلك من الحصار الذي فرض على ليبيا كتبرير لتغطية إخفاقاتهم في إحداث التنمية الحقيقية، وذلك رغم انفتاح ليبيا على الغرب منذ عام 2003 وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية، إلا أن ذلك لم يغير في معادلة استبداد السلطة بالثروة والفساد.[37]

واحتلت القبيلة مكانا هاما في البناء الاجتماعي الليبي و كانت على مر العصور في المحور الذي تنظم حوله مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والقضائية وغيرها، ويرتبط الفرد الليبي ارتباطا قويا بالقبيلة و تتأثر جميع أنشطته بمكانته في داخلها و يزاول مختلف الأنشطة تحت رعايتها وفق قواعدها الغير مكتوبة، و قد برز الدور القبلي في ليبيا بعد ثورة فيفري 2011 حيث تقدمت القبيلة لتملأ الفراغ الذي خلفه انهيار المؤسسات لتصبح القبيلة هي المتحكم الفعلي في مجريات الأحداث ، و أن الحكومتين الغربية و الشرقية ما هما إلا واجهات سياسية وعسكرية للقبائل الليبية[38] .

وكانت ليبيا أيضا من الدول التي انتفضت في وجه الأوضاع المزرية التي كانت تعاني منها البلاد سواء الاوضاع الاقتصادية واجتماعية وسياسية وكذا محاربة النظام الاستبدادي الذي عانت منه وأيضا احتكر السلطة لسنوات من طرف الرئيس القذافي، وقد اندلعت وانتشرت الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد بسرعة، وتطورت إلى صراع مسلح بين القوات الموالية للزعيم الليبي معمر القذافي والثوار المعارضين. وقد كان هدف من هذه الثورة تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وإرساء مبادئ حقوق الإنسان والحرية وبناء دولة ديمقراطية. بينما كان التطرف والصراعات الداخلية وانتشار الأسلحة، من أبرز التحديات التي واجهت النظام الليبي بعد الثورة.

ولا تنسى الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الليبي حيث تجمع بين الثقافة السياسية الضيقة والرعوية في عمومها، فقد تبين أن الثقافة السياسية في ليبيا ضيقة لأن المواطن لا يستطيع في إطارها إصدار أحكام واقتصاره على تلقي مخرجات النظام والامتثال لها، لقصوره على تقييمات بخصوص النظام السياسي وتصور بدائل أخرى أو لعجزه وعدم رغبته في ذلك. وهي ثقافة سياسية رعوية لأن دور المواطن فيها تميز بمساهمة متواضعة تصل في بعض الأحيان إلى حد العزوف في بلورة مدخلات للنظام السياسي لاعتقاده بعدم جدوى ذلك، على الرغم من وعيه واستيعابه لقواعد اللعبة، أما بعد أحداث 17 فيفري أصبحت الثقافة السياسية في المجتمع الليبي تتجه نحو التغيير من الضيقة والرعوية إلى الثقافة السياسية المشاركة ولكن بشكل ضعيف نظرا للقيم والاتجاهات القديمة في المجتمع التي حالت دون تبلورها بظهور تشوهات واعوجاج في التطبيق باستبدال نظام متسلط بأنظمة أكثر سلطة دموية.[39]

إن الثقافة السياسية بليبيا تفتقر إلى روح المبادرة والثقة بين المواطنين والنظام السياسي وضعف المشاركة السياسية فضلاً عن الاتجاهات القبلية والعشائرية، لذلك جاءت الثورة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والحرية، وبناء دولة ديمقراطية. ومع ذلك، واجه النظام الليبي بعد الثورة تحديات كبيرة تتمثل في التطرف والصراعات الداخلية وانتشار الأسلحة.

غير أن الانتقال الديمقراطي في ليبيا عرف موجة عنف ورفض لأي شكل من أشكال إسقاط النظام، فقد أدت الاحتجاجات إلى إعادة رسم الخريطة الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى الغير الحكومية، وتتمثل هذه القوى من المجالس المحلية والتجمعات القبلية والمليشيات المسلحة، حيث استطاعت هذه القوى أن تسيطر وتهمش القيادات السياسية، وتمكنت من زيادة نفوذها والتأثير في المشهد السياسي على حساب مؤسسات[40].

وظل الرهان كبيرا على بناء مؤسسات سياسية ودستورية، وتعزيز قوة القانون، ودعم سلطة القضاء، كما تظل مسؤولية المجتمع المدني كبيرة من حيث ترسيخ ثقافة سياسية تتركز حول المواطنة، ونبذ العنف والتطرف، وكذا من الضروري إرساء دستور توافقي يقضي على الفوارق والولاءات الفرعية ويخفف من حالة الصراع بين الفرقاء الليبيين، ولن يتأتى ذلك إلا في اطار سيادة القانون ومدى التزام الاطراف بالمرجعية الدستورية المتوافق عليها، وهو ما يضمن الحقوق ويكفل الحريات ويضع أي فعل سياسي أمام ميزان القانون من خلال التربية البيداغوجية وترسيخ التقاليد القانونية التي تسمح باستكمال مسار عملية بناء الدولة الليبية[41].

ويبقى الهدف من هذه الثورة تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والحرية، وبناء دولة ديمقراطية. ومع ذلك، واجه النظام الليبي بعد الثورة تحديات كبيرة تتمثل في التطرف والصراعات الداخلية وانتشار الأسلحة، ومحاولة دمج القوى الثورية المتعددة تحت سلطة واحدة.

بالنسبة لموريتانيا، فقد مرت بتجربة سياسية مشابهة لتلك التي عاشتها العديد من الدول المغاربية. فقد شهدت فترات من الاستعمار ثم الاستقلال، كما عانت من هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية وتركيز السلطة في يد شخص واحد، وأيضا عرفت فيها الولاء غالبا للقبائل وعشائر بدلا من الدولة.

ومنذ عام 2008 ، وقع في موريتانيا انقلابان عسكريان، ففي عام 2008 أطاح انقلاب عسكري غير دموي بالرئيس معاوية ولد الطايع"، الذي كان هو نفسه قد جاء إلى السلطة اثر انقلاب وقع عام 1984، وفي 2007 فاز " سيدي ولد الشيخ عبد الله في الانتخابات الرئاسية، وبذلك اكتملت عملية تسليم زمام السلطة الموعودة إلى الحكم المدني الذي لم يدم طويلا، فبعد مرور عام ، أي في 2008 أطاح ضباط الجيش بالرئيس سيدس الشيخ، واعتقلته وفي عام 2009 فاز محمد ولد عبد العزيز القائد السابق بأغلبية بسيطة في الانتخابات من الجولة الأولى، وقد استقال رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وشكك على مصداقية النتائج[42].

وقبل اندلا ع ثورات الربيع العربي، كان محمد ولد عبد العزيز رئيس موريتانيا، حيث تولى الرئاسة في عام 2009 بعد انقلاب عسكري قاده عام 2008، وكان قد شغل منصب رئيس الحكومة قبل أن يتولى الرئاسة، وكانت فترة حكمه مصحوبة بانتقادات واسعة من الداخل والخارج تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. كما كان لديه سجل طويل في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية في موريتانيا.

وقد عرفت موريتانيا، هيمنة الجيش على السلطة ما يزيد على ثالثة عقود بعد الاستقلال وصارت سلطة النظام السياسي فيها عسكرية الطابع، حتى غدا من الصعب الحديث عن إصلاحات سياسية في ظل تنافس وتدافع قادة الجيش للهيمنة على السلطة، بالشكل الذي مل يسمح بترسيخ أسس الدولة ومؤسساتها السياسية، فلا يكاد حدوث انقلاب عسكري إلا وتبعه انقلاب آخر وأعاد الأمور إلى نقطة البداية من جديد.[43]

وما يزال المشهد في موريتانيا رهينا بعقدة العسكر والسياسة وموريتانيا السياسية مازالت غير قادرة على التغلب على موريتانيا العسكرية، وهذا ما يشير إلى أن تجربة الانتقال الديمقراطي قد وصلة إلى درجة متقدمة من الضعف، وقد شهدت البلاد انتخابات رئاسية في سنة 2014، وعكس نتائجها فوز الرئيس محمد ولد عبد العزيز استمرارا لوضع السياسي القائم منذ انقلاب صيف عام 2008[44].

وكذا يعد انخفاض مستوى الوعي لدى المجتمع المدني، وتحكم ثقافة القبيلة وغياب المراقبة والمساءلة، أدى إلى انتشار الفساد حيث تم استنزاف خيرات البلاد، واختلاس ونهب الممتلكات بلا حساب، في وقت يئن فيه المواطن البسيط تحت وطأة دفع الرشاوي للمفسدين[45].

بذلك أصبحت البلاد جسما هزيلا مثخنا بالجراح العميقة، حيث عم الفساد الدوائر والمؤسسات الحكومية، وأضحت الرشوة والمحسوبية هي أسهل الطرق، وربما أيسرها للحصول على أي شيء، وانسداد جميع الافاق وامكانية التغيير والتناوب السلمي على السلطة، وصار المعارض المدني عدو ا محاربا، ونزيلا شبه دائم في السجون والمعتقلات شأنه شأن الائمة والدعاة وتدهور الاقتصاد[46]، وتردي الاوضاع المعيشية وانعدام الخدمات الاجتماعية، ونهب ميزانيات المشاريع وشركات القطاع العام، وسرقت التمويلات الاجنبية والثروات الوطنية والاستئثار بالدولة وقصر منافعها على المقر بين من الحكم [47].

تعتبر العوامل الاقتصادية من أبرز التحديات التي واجهتها موريتانيا، مثل ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر والفساد، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة. كما لا يمكننا إغفال القمع السياسي والقيود على الحريات الأساسية وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم وجود عدالة اجتماعية. هذه الأمور جميعها أدت إلى تفاقم الوضع الاقتصادي، وكانت هذه القضايا وغيرها من العوامل الرئيسية التي أثارت غضب الشعب وأدت إلى اندلا ع الاحتجاجات والمطالبة بالإصلاحات، بالإضافة إلى فقدان الثقة في النظام الحاكم.

أما فيما يخص الجزائر، فإن نظام الحكم فيها لا يتميز بأي اختلاف عن بقية الأنظمة الحاكمة في الدول المغاربية، حيث كانت مدة حكم رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة تمتد لأكثر من 20 عاما وهي تعتبر مدة طويلة، وخلال هذه الفترة، كان النظام السياسي يتصف بالقمع والاستبداد والفساد، حيث كانت السلطة مركزة بشكل كبير في يدي الرئيس والمجموعة الحاكمة التي تحيط به.

والحديث عن طبيعة الانتقال الديمقراطي في الجزائر، يمكن توصيف المشهد السياسي على انه يعيش حالة انسداد سياسي، فقد عرفت الجزائر محطات انتقال أساسية لكنها لم تساهم بالقسط الكبير في توفير البيئة الملائمة سياسيا لتجديد ضروري في بنية السلطة ضمن مسار

انتقالي صار يفرض نفسه بإلحاح، بدأت الأولى بإعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة في أبريل 2014 ، وعلى الرغم من صعوبة قيامه بمهام الرئاسة وذلك بسبب تدهور حالته الصحية التي تحولت إلى مصدر لعدم الاستقرار، وافتقار العارضة الخيارات سياسية بديلة، وذلك مع ضعف تأثيرها في المشهد السياسي، وقد عكست انتخابات الرئاسية وجود صعوبة حقيقية في إدارة الانتقال في الجزائر، فلم تتمكن الأطراف الفاعلة في السلطة سواء في المؤسسة العسكرية أو المخابرات وباقي الفاعلين في دوائر السلطة من التوصل إلى اتفاق حول الخلافة الرئيس، أما المحطة الأخرى فتمثلت في بعض الإصلاحات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي سنة 2011، وفتح ورشة مشاورات واسعة حول تعديل دستوري، كله يعكس طبيعة الانتقال البطيئة لا كن السلمية في الجزائر[48].

وقد عانت الجزائر هي الأخرى، نفس الضعف والتدهور في مختلف المجالات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، مما يجعلها تشبه نظيراتها الدول المذكورة سابقا، رغم الإمكانات الهائلة المتاحة في هذه الدولة، حيث شهدت أزمة البطالة التي دفعت الكثير من الشباب إلى الهجرة غير الشرعية، ومن عدة مشاكل مثل الانتهاكات لحقوق الإنسان والحد من حرية التعبير والمشا ركة السياسية، مما أدى إلى تقييد الحقوق الديمقراطية وزيادة القمع ضد المعارضين والناشطين السياسيين. وانعدام الشفافية في العمل الحكومي، مما أدى إلى تفاقم الفساد وانتشار المحسوبية في جميع مؤسسات الدولة، والفجوة الاجتماعية والاقتصادية الواسعة بين الطبقات الاجتماعية. هذه الظروف وغيرها أدت إلى نمو الغضب الشعبي والدعوات إلى الإصلاحات السياسية والاجتماعية خلال فترة حكم بوتفليقة، وكانت الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الجزائر في أواخر ولايته والتي أدت في النهاية إلى استقالته.

وقد برزت مسألة الاحتقان الاجتماعي في الجزائر بعد أن بلغت الثورة في تونس أوجها مع بداية شهر يناير من سنة 2011 حيث شهدت الجزائر موجة من الاحتجاجات طالت عشرين ولاية من أصل 48 ولاية بما فيها الجزائر العاصمة ووهران أكبر المدن الجزائرية. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات هي ظاهرة متكررة في الجزائر إلا أنها كانت ذات طبيعة محدودة وغالبا ما يسيطر عليها النظام وهذا ما ميز احتجاجات 2011 التي كانت احتجاجات عفوية كتلك حدثت سنة 1988 دامت هذه الاحتجاجات أربعة أيام تميزت بالمواجهات العنيفة بين عدد من الشباب الغاضب وقوات الأمن، حيث تباينت مطالب المحتجين من المطالبة بفرص للعمل إلى المزيد من الحريات وتحسين مستوى المعيشة إلى المطالبة باستمرار الدولة في أسعار المواد الغذائية الأساسية... وفي 10 جانفي 2011 وبعد استتباب الأمن والهدوء من جديد كانت الحصيلة المعلنة لهذه الأحداث هي وفاة 5 أشخاص وإصدار مذكرات ضبط وإحضار بحق 800 شخص واعتقال 1100 شخص التي دعم[49].

لا ننسى الدور المهم الذي يلعبه الجيش حيث يستمد النظام السياسي الجزائري قوته وشرعيته من المؤسسة العسكرية التي أدت دورا مهما في المسار التاريخي السياسي بجميع تعقيداته، فهي تعتبر المحرك الفعلي للنظام خلافا للنظامين التونسي والمغربي ولو بالشكل النسبي، فالجيش الوطني الشعبي الجزائري حارس الوطن وحامي الثورة والمشارك في التنمية، فضلا عن الدور الذي أداه من أجل استقلال البلاد.[50]

وكل هذه الأزمات والمشاكل تصاعدت حدتها في العهدة الثالثة أي بعد مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وأصبح عاجز عن أداء مهامه، فغيابه على الساحة السياسية أتاح فرصة للفواعل التحكم في التسيير الشؤون الدولة (الاقتصادي، السياسي) والسيطرة على الخزينة العمومية وإفراغها بطرق غير الشرعية، مما أدخل الجزائر في أزمة اقتصادية إذ صرح على إثرها رئيس الحكومة السابق أحمد أويحي أن الخزينة العمومية عاجزة عن سد الأجور للموظفين، ولابد من اتباع سياسة التقشف التي تأثر فقط على الطبقة الفقيرة والموظفين العاديين[51].

هذه العوامل وغيرها من تبذير وسرقة المال العام نتج عنه أزمة اقتصادية حادة، هذا ما دفع بالشعب الجزائري للخروج للمسيرات في 2011 إلى أن النخب الحاكمة تمكنت من احتواء هذه الاحتجاجات بإجراء اصطلاحات سياسية واقتصادية من أجهل امتصاص غضب الشعب.[52]

ويبقى أكبر عائق يحول دون تحقيق انتقال ديموقراطي حقيقي بالنسبة للجزائر هي المؤسسة العسكرية.

أما المغرب هو الاخر لم يسلم من الحراك الذي عرفته الدول العربية، لأنه مثله مثل باقي الدول، وقد عانى من الفساد على المستوى الاقتصادي والاجتماعية والسياسية وكذا من الفقر والهشاشة الاجتماعية، لذلك قام الشعب بالاحتجاجات والانتفاضات معبر عن استيائه من الاوضاع التي تعيشها البلاد مطالب بالعيش الكريم والذي هو حق من حقوقه، وكذا المطالبة بالعدل والحريات والحقوق كرفض للظلم، ورفعت شعار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

لقد عبرت الاحتجاجات والانتفاضات في المغرب كباقي الدول العربية عن استيائها من الاوضاع التي تعيشها البلاد من فقر واستبداد، وتخلف والظلم والاستعباد، والفساد على المستوى السياسي، وكذا المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الهشة والتهميش التي تعيشه البلاد، مطالبة بالعيش الكريم والذي هو حق من حقوقها، وكذا المطالبة بالعدل والحريات والحقوق كرفض للظلم، ورفعت شعار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

لم يتخذ الحراك في المغرب طابع العنف وظل سليما، وقد سارعت الملكية إلى القيام بتعديلات دستورية، ولم تترك للحراك أن يتخذ طابع العنف وظل سليما، وقد كانت التجربة المغربية قد تميزت بخاصيات لها، سواء من حيث التفاعل السريع للملكية من مطلب الاصلاح الدستوري والمؤسساتي ضمن رؤية استشرافية سابقة بسنوات عن الحراك من خلال التعاطي بإيجابية، مع ملفات بارزة ضمن انشغالات الحقوقيين وفاعلين متعددين (مدونة الاسرة–العدالة الانتقالية–الحقوق الثقافية واللغوية، مكونات الهوية الوطنية) من جهة، ومن جهة أخرى وعي جل الفاعلين والقوى وضمنهم شباب 20 فبراير بحدود التغيير الممكن، وتوافق أهم القوى السياسية والنقابية على ضرورة تحقيق أرضية مشتركة ترسم أفقا جديدا للإصلاح[53].

من المهم التأكيد على أن الثورات الشعبية التي أطاحت بمجموعة من الرؤساء لم تكن مؤطرة من قبل الأحزاب وأنها اندلعت بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة الفقر، وارتفاع متوسط معدل البطالة في مصر واليمن وسوريا والعراق وغيرها من الدول العربية.

ولعبت الحركة الشبابية، قوة في هذه الثورة بسبب البطالة التي يعاني منها مئات الآلاف من الشباب ذوي المؤهلات العلمية، اضافة حالة الفساد حيث تحولت هذه الانتفاضة الاحتجاجية إلى ثورة شعبية وشبابية هي ثورة مدنية لا عسكرية.

ونجد من بين الأسباب أيضا عنف السلطات الحاكمة، ففي اغلب هذه الأنظمة تقوم على اساسا على شرعية القوة، أي أن أهم ما تستند إليه السلطات الحاكمة هو قدرتها على فرض إرادتها على المواطنين مستخدمة أدوات القهر والقوة، وهذا يتناقض ابتداء مع المبدأ الديمقراطي[54]. وأيضا ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، إذ ينظر إلى غالبية الانظمة البرلمانات العربية بانها لا تملك الشرعية الكافية وهي بذلك بعيدة عن التأثير في القرار[55].

وأخيرا يمكن القول أن منطقة المغرب العربي عرفت ديناميات ومحطات ديمقراطية فارقة، حيث نجد دول تنتقل نحو نظام أو وضع سياسي مختلف، وأخرى انعكست في المشهد الحالي في المنطقة من ما يفترض أن يمثل قاعدة ممكنة لإرساء نماذج ديمقراطية، تدخل في تجارب سياسية جديدة، ففي حين تستمر الجزائر في حالة الانسداد السياسي المرتبط بإشكالية الرئاسة والتعديل الدستوري وما يدور حولها من تفاعلات داخلية بين مؤيد ومعارض، يواصل المغرب تجربة الشراكة مع الإسلاميين والملكية، وتنتفي تونس مرحلتها الانتقالية بأقل الأضرار السياسية رغم بعض التحولات التي اطبقت على المكتسبات السياسية والحقوقية في الفترة الحالية وفق المتتبعين للشأن التونسي.

لقد ساهم انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة الوعي السياسي لدى الناس في تنظيم الحركات الاحتجاجية وتبادل المعلومات والأفكار. وانتقال الأفكار الديمقراطية والتحولات السياسية في دول أخرى ألهمت الناس ودفعتهم إلى طلب الحرية والديمقراطية. وهذا ما يمس بمصالح دول اجنبية تأخذ من النظام القائم حصة الأسد من حيث استنزاف الثروات الطبيعية والامتيازات اللا مشروطة، وبالتالي كان لزام على الدول أن تتدخل لحماية مصالحها من خلال الحفاظ على ركائز النظام القائم بأقل الأضرار وبعدم فضح المستور السياسي، هذه العوامل المتداخل جعل من التحول الديمقراطي بالمنطقة بالتحول العسير، هذه العوامل سنتطرق إليها من خلال الفرع الثاني.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية للانتقال

لعبت العوامل الخارجية دورا هاما في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم الانتقال الديمقراطي. وتتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحدة الأميركية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية طالما استمرت هذه النظم تتوافق مع مصالحها، أي أن سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه المنطقة العربية قامت في جانب هام منها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل المصالح، ولذلك فإن جهود واشنطن من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عانت من معضلة "عدم المصداقية"[56].

إن العوامل الخارجية لا تتوقف في التدخل الأمريكي لوحده، بل تشمل كل ما له مصلحة في المنطقة التي تشهد حراك، حيث نجد تدخل إيطاليا بشكل مباشر في ليبيا مما جعلها منطقة متنازع عليها دوليا، وفرنسا في تونس والجزائر، وغيرهم من المتدخلين، ومما يزيد الأزمة تأزما هو دخول متدخلين جدد باحثين عن موطئ قدم بالمنطقة، مما سيؤدي الى انحراف لمسار المطالب التي رفعت من الوهلة الأولى، هذه العوامل اثرت هي الأخرى بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في عملية الانتقال الديمقراطي، وكان هذا التأثير يختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة[57].

- **العامل الخارجي**

في الحقيقة ليس العامل الخارجي عامل محايد، بل لا بد من التنبه إلى أن درجة تأثيره تتوقف من جهة، على مدى وجود قوى داخلية محركة للانتقال الدمقراطي، تستعين بالعامل الخارجي كجهد مكمل فقط. ومن جهة ثانية، يتوقف تأثيره على استراتيجيات ومصالح الفاعلين الدوليين وحساباتهم لنتائج التغير الديمقراطي إذا كان يخدم مصالحهم أم لا.

إن العوامل الخارجة عملت على دعم الأنظمة التسلطية بدل دعم الديمقراطية، ويعطي بشارة أولوية كبيرة للعامل الخارجي في عملية الانتقال نحو الديمقراطية، ويقول أن العامل الدولي عنصر بالغ الأهمية في خريطة العالم العربي، فكلما ابتعد بلد عربي عن المناطق الغنية بالنفط وعن جبهة الصراع مع إسرائيل، قل احتمال تدخل العوامل الدولية السلبي في عملية الانتقال الديمقراطي خشية على الاستقرار، والمثالان البارزان المتعاكسان هما: تونس وسورية، حيث ساهمت هامشية تونس الجيوستراتيجية والاقتصادية في تحييد العوامل الخارجية السلبية، فيما ساهم موقع سورية الحيوي في تفعيل العوامل الخارجية السلبية. 58

وفي بعض الحالات، لعب التدخل الدولي من المجتمع الدولي، مثل العقوبات والضغط الدبلوماسي، دورًا في دعم الانتفاضات الديمقراطية.

من المهم أيضًا ملاحظة أن مسارات الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي كانت مختلفة إلى حد كبير. على سبيل المثال، شهدت تونس تحولًا سلميًا نسبيًا، بينما تشهد سوريا ليبيا صراعًا مستمرًا منذ سنوات. وتأثرت هذه النتائج المتباينة بعوامل مختلفة، مثل طبيعة النظام السابق، وقوة المعارضة، والتدخل الدولي.

ففي مصر كانت معدلات الفقر المرتفعة والخدمات العامة السيئة والفساد من بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى ثورة 2011 والتي أدت إلى الإطاحة بحسني مبارك.

أما ليبيا: فقد لعب القمع السياسي والفساد وعدم وجود مؤسسات ديمقراطية دورًا في اندلاع الحرب الأهلية التي اندلعت في عام 2011 وما زالت مستمرة حتى اليوم.

كلها عوامل اشعلت احتجاجات مطالب بالتغيير وترسيخ قيم الديمقراطية وتكريس مبدأ تداول السلمي للسلطة وتسلط هذه الأمثلة الضوء على الدور المعقد الذي لعبته العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إشعال انتفاضات الربيع العربي وتعزيز عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة.

➢ الجهات الفاعلة في الانتقال الديمقراطي

ان انخفاض مستوى الوعي لدى المجتمع المدني، وتحكم ثقافة القبيلة وغياب المراقبة والمساءلة، أدى إلى انتشار الفساد حيث تم استنزاف خيرات البلاد، واختلاس ونهب الممتلكات بلا حساب، في وقت يئن فيه المواطن البسيط تحت وطأة دفع الرشاوي للمفسدين[59].ولا ننسى الانقلابات العسكرية حيث استأثر الضباط العسكريون بالسلطة.

على امتداد التاريخ الإنساني، لعبت النخب بمختلف أصنافها دورا رئيسا في قيادة الاصلاح والتغيير داخل مجتمعاتها، وتنطوي النخب السياسية على أهمية قصوى بالنظر إلى تأثراتها في القرارات المرتبطة بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. .[60]

هناك العديد من الجهات الفاعلة في الانتقال الديمقراطي نذكر البعض منها:

➢ دور النخب والجيش

ويجدر الإشارة إلى أن دور النخبة السياسية في الحراك التي شهدتها بعض الدول العربية بعد 2010 لا يتوقف عند تعبئة جماهير الشعب لممارسة الضغط على السلطة القائمة، ولا ينتهي بقبول الأخيرة للتعددية وإجراء تحولات مؤسساتية فيما يخص الانتخابات ومجالس التمثيل، فتحقيق الانتقال الديمقراطي يتطلب نضال سياسيا مستمرا منها ذا طابع فكري إيديولوجي بالأساس يستهدف استنفار الطاقات المجتمعية لدعم المشروع الديمقراطي، وحتى يكون هناك نوع من الحيلولة دون انتكاسة هذه التجارب[61].

وقد سمح الحراك بحدوث نوع التجدد في أوساط النخب السياسية التي ظلت منغلقة، بصورة تعكس شمولية وانغلاق المشهد السياسي الذي فرض منطق القرابة والزبونية والولاء في الالتحاق بها.[62]

وأخيرا يمكن القول أن دور النخبة يظهر جليا في عملية الانتقال الديمقراطي ككل، وليس عقب الحراك والمظاهرات والانتفاضات فحسب، حيث تلعب النخب حتما دورا في العلاقة بين السلطة والمجتمع غالبا ما تكون حاسمة في الفترات الانتقالية.

ولكن ظلت الكثير من النخب السياسية بالدول العربية غائبة عن واقعها، ولم تنجح في ابراز تصورات لتجاوز الإكراهات والمعيقات القائمة.

إن دور الجيش أو المؤسسة العسكرية كان عاملا حاسما في تحديد نتائج الثورات العربية، فالموقف المحايد الذي اتخذته القوات المسلحة في مصر وتونس أدى إلى سقوط نظامي "مبارك بن علي"، في حين وقف العسكر في البحرين في صف النظام وواجهوا المتظاهرين، بينما كان انقسام الجيش في ليبيا واليمن وأيضا في سوريا سببا في نشوب حروب أهلية، ومع التسليم بأن نجاح أي ثورة مرهون بدعم أو على الأقل حياد الجيش.[63]

ظهر جليا أن إدارة المرحلة الانتقالية التي شهدتها دول العالم العربي، يجب أن توافر مجموعة من المؤشرات التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع تحقيق التوازن فيما بينها استنادا إلى مرجعية دستورية واضحة ومستقرة، وقدرة الحكومة المنتخبة على ممارسة السلطة والحكم، وسيادة حكم القانون، وفاعلية مؤسسات وإجراءات الشفافية والمساءلة، ووجود مجتمع مدني فاعل ومستقل، وكفالة الحقوق السياسية والحريات المدنية لجميع المواطنين على قاعدة المواطنة المتساوية.

وظهر من خلال ثورات "الربيع العربي" أيضا أن دور الجيش أو المؤسسة العسكرية كان عاملا حاسما في تحديد نتائجها كما يقول "زولتان باراني Barany Zoltan "، فالموقف المحايد الذي اتخذته القوات المسلحة في مصر و تونس أدى إلى سقوط نظامي "مبارك بن علي"، في حين وقف العسكر في البحرين في صف النظام وواجهوا المتظاهرين، بينما كان انقسام الجيش في ليبيا واليمن وأيضا في سوريا سببا في نشوب حروب أهلية دون إغفال أهمية العامل الخارجي الذي أمال موازين القوة لأحد الطرفين، ومع التسليم بأن نجاح أي ثورة مرهون بدعم أو على الأقل حياد الجيش[64] .

ظهر من خلال ثورات "الربيع العربي" أيضا أن دور الجيش أو المؤسسة العسكرية كان عاملا حاسما في تحديد نتائجها كما يقول "زولتان باراني Barany Zoltan "، فالموقف المحايد الذي اتخذته القوات المسلحة في مصر و تونس أدى إلى سقوط نظامي "مبارك بن علي"، في حين وقف العسكر في البحرين في صف النظام وواجهوا المتظاهرين، بينما كان انقسام الجيش في ليبيا واليمن وأيضا في

سوريا سببا في نشوب حروب أهلية دون إغفال أهمية العامل الخارجي الذي أمال موازين القوة لأحد الطرفين، ومع التسليم بأن نجاح أي ثورة مرهون بدعم أو على الأقل حياد الجيش[65] .

- دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية

يعتبر المجتمع المدني من أبرز الجهات الاكثر تأثير في عملية الانتقال الديمقراطي، حيث أصبح المجتمع المدني في المرحلة الراهنة يقدم دورا جوهريا في ارساء النظام الديمقراطي.

إن بروز مفهوم المجتمع المدني العربي مرتبط بالعديد من الرهانات في الخطب والممارسات السياسية في الوطن العربي، فالرهان الاول يتعلق بحالة الليبرالية السياسية التي شهدتها بعض دول المنطقة، وما رفق ذلك من إرادة القوى الاجتماعية فنجاح هذا الانتقال ودعمه والرهان الثاني يتمثل في حالات أخرى بتجدد أشكال الممارسة السياسية[66]

ولقد عانى المجتمع المدني بالدول العربية مجموعة من الصعوبات والاختلالات، في علاقة ذلك بطبيعة الإطار القانوني والسياسي الممركز والتحكمي الذي يحكم عملها بشكل عام، والثقافة السياسية التقليدية السائدة في المجتمعات العربية[67]، حيث عاش المجتمع المدني والحراك العام منذ بداية ما يسمى بالربيع العربي، تغيرات عميقة في الأهداف والمنهجيات والآليات ومجالات الاهتمام التي تحولت إجمال من الاهتمام بالحقوق السياسية والحريات إلى البحث عن العدالة الاجتماعية. وكانت الفترة الأولى، قبيل واجتماعية في بلدان بان سقوط النظام في كل من تونس ومصر، تتسم بتقارب كبير في المطالب الاجتماعية في بلدان المنطقة. غير أن تطور الأوضاع جعل الحراك الشعبي يتأقلم فتغيرت بذلك طرق تناول قضية العدالة الاجتماعية حسب السياق[68].

وكما في بقية أنحاء العالم الثالث تم فتح الحياة في مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، في سياق تناوله للخيارات الديمقراطية التي تطرحها أزمة الانظمة السلطوية العربية، الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، ومن تم على الساحة العربية استحضار المناقشة الدائرة من ثمانينات الازمة البولونية حول المجتمع المدني في مواجهة الدولة التوتالينارية[69]، فظهرت الاف من المؤسسات والمنظمات المدنية، كمنظمات تدافع عن حقوق الانسان، كما تناسلت العديد من التنظيمات التطوعية الخاصة، وعدة هيئات تعنى بالتنمية المحلية، ويرجع هذا إلى ضعف الدولة العربية و تآكل شرعيتها السياسية كحصيلة لفشلها في انجاز الكثير من الاهداف التي التزمت بها.[70]

من هذا المنظور ندرك مدى الأهمية التي يتمتع بها المجتمع المدني في الحياة السياسية والخصائص التي تجعل منه قوة للانتقال الديمقراطي فهو يعد همزة الوصل التي تربط بين المواطنين والنظام السياسي، ونقيض للنظام الاستبدادي.

ولا ننسى دور الأحـ.زاب السياسـ ية في ارساء الديمقراطية، حيث يرى هنتغتون أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة، أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية و يبحثون عن المشا ركة الديمقراطية و يسجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعالة[71]

ولا تقوم الديمقراطية إلا بوجود أحزاب قوية تستأثر بوظائفها، ولا يمكن تصور ديمقراطية تمثيلية نيابية عصرية دون أحزاب، فالأحزاب فقط هي التي تخول للمواطنين في مجتمع حاشد ممارسة السياسة بصفة مستمرة، وقد كانت النظم المستبدة واعية بهذا الامر، عندما فرضت نظام الحزب الواحد، أو سعت الى احداث تعددية صورية عبر خلق أحزاب إدارية..، بما كرس هشاشة المشهد الحزبي[72].

ولكن يختلف الباحثون في تقدير الدور الذي مارسته الاحزاب العربية في الربيع العربي، فمنهم من يعطيها دورا كبيرا ومتميزا في تهيئة البيئة الاجتماعية، ورفع وثيرة الاحتجاجات المتراكمة حتى وصلت لحظة الانفجار، وهناك من يرى سلبية الاحزاب التقليدية، وعدم مساهمتها في إنتاج الثورة أو المشاركة فيها، بل وذهب البعض إلى الحكم على مجمل الاحزاب، بأنها كانت عقبة أمام الثورة ومعيقات للصلاح الحقيقي[73].

وأيضا يعد الاعلام والصحافة كذلك من أبرز الجهات الفاعلة في الانتقال الديمقراطي، لما يقدم من دور كبير في نقل الاحداث. ولا ننسى دور الجيش الذي لطالما اعتبرت الانظمة الشمولية والاستبدادية، المؤسسة العسكرية بمثابة أساس ومرتكز تبني عليها وجودها وبقاءها في لسلطة حيث لعبت المؤسسة العسكرية دورا كبيرا في مسار الحراك العربي، ويبدو ظان مواقف هده المؤسسة، تتحكم فيه

توجهات السلطة الحاكمة وموقفها من الحراك، ففي تونس كان للمؤسسة العسكرية دور محوري في رحيل الرئيس السابق "بن علي"، وتأمينه مرحلة الانتقال الذي قادته الفعاليات السياسية والنقابية في البلاد. وكذا في مصر لعبت دور أساسي في رحيل" حسني مبارك" ودعم الاستقرار السياسي في مصر، وبالنظر الى التكوين الطائفي للمؤسسة العسكرية بالسوريا وتداخل مهامها العسكرية مع السياسة، جعل منها الية لخدمة الاجندة السياسية للنظام القائم[74] .

خاتمة:

تعتبر الدول المغاربية منطقة ذات أهمية استراتيجية وسياسية كبيرة، حيث تصنف الأنظمة فيها بأنها إما أنظمة ديكتاتورية، استبدادية أو أنظمة شبه ديمقراطية بشكل نسبي. وتتنوع هذه الأنظمة من حيث الشكل السياسي، إذ تشمل النظام الجمهوري والنظام الملكي، وقد لعب الاستعمار دورا هاما في هذه الدول وترك بصمته فيها، و تأثرت الأنظمة السياسية به بشكل كبير، ثم جاءت فترة الاستقلال لتشهد تحولات هامة. ومنذ حصولها على الاستقلال، عانت معظم دول المنطقة من حكم أنظمة استبدادية، حيث واجهت المعارضة السياسية قيودا صارمة في العديد من هذه الدول، وكان الفساد منتشرا بشكل واسع.

لقد خرجت الدول المغاربية من الهيمنة الاستعمارية حاملة مبادئ وشعارات الديمقراطية بعد أن عاشت ويلات الاستعمار الذي عمل على هدر مواردها بكل الأشكال، وعلى محاولة طمس هويتها، وقد استغرقت وقتا طويلا لتتمكن من التخلص منه واسترجاع استقلالها وحريتها.

إلى أن كان لها موعد مع ما عرف بالربيع العربي، حيث شهدت تغيرات سياسية كبيرة مع موجات الثورات والاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، تشكل مسألة الهندسة الدستورية والانتقال الديمقراطي جانبا حاسما، حيث تسعى الدول المغاربية فيه إلى إقامة أنظمة سياسية ديمقراطية تحقق العدالة وتعزز الاستقرار.

وعملية الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية استغرقت وقتا طويلا وتطلبت التزاما شاملا من جميع الأطراف المعنية. لذى يجب أن تدعم المجتمعات المحلية والمؤسسات الدولية هذه الدول في تعزيز الهندسة الدستورية وتعزيز العملية الديمقراطية، وذلك من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب والتمويل اللازمين. من خلال الجهود المشتركة، وإذ ذاك للدول المغاربية تحقيق نظم سياسية ديمقراطية تحقق العدالة والحرية والاستقرار لمستقبل أفضل لشعوبها.

ومع رياح التغير التي هبت، استطاع العالم العربي أن يعبر عن رغبته في التغيير، والانتقال من واقع الفساد والاستبداد إلى واقع العدالة والكرامة، عبر جسر الشعب الذي يريد اسقاط الأنظمة الاستبدادية وتحقيق دساتير ديمقراطية حديثة ترتقي بالمواطن وتهتم بشؤونه.

ولقد رافقت الانتفاضات بالدول العربية والمغاربية ظهور العديد من المفاهيم والمصطلحات من قبيل الحراك العربي، الثورة، الربيع العربي.... ولهذا لابد من الوقوف عليها ومحاولة فهمها وكذا لابد من تحديد بعض المصطلحات والمفاهيم من بينها الإصلاحات، الهندسة الدستورية والتي تشير إلى عملية تصميم وتحليل الدساتير والإطارات القانونية للحكومات والأنظمة السياسية. وتعتبر الهندسة الدستورية أحد فروع العلوم السياسية التي تهتم بدراسة تصميم وتنظيم الهياكل الحكومية الأساسية وتوزيع السلطات وحقوق المواطنين، وتعد أمرا ضروريا في عملية الانتقال الديمقراطي، حيث أنها تهدف إلى بناء نظام دستوري يعكس القيم الديمقراطية ويضمن حقوق وحريات المواطنين.

إن هذه النقطة ستكون محط تفصل مطول، جاعل من دساتير الدول المغاربية معيار لقياس مدى نجاح الانتقال الديمقراطي الذي مرة به الدول المغاربية من خلال الانتفاضات لما عرف بالربيع العربي، بمقال موالي.

الهوامش:

[1] علي سعدي عبد الزهرة، الإصلاح السياسي والدستوري في النظامين السياسيين الجزائري والموريتاني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2019، ص 67.

[2] إبراهيم ابرش، الثورات العربية في عالم متغير، دراسة تحليلية، منشورات الزمن، مطبعة النجاح، الدار البيضاء،2011، ص 46

[3] عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 0226، ص85-81.

[4] هاني الحوراني المسار الديمقراطي الأردني إلى أين، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، عمان، الأردن،1994، ص33.34

[5] مجلة العلوم القانونية والدستورية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد الثامن، التطورات الدستوري والسياسي للدولة بعد الربيع العربي، مقال لأحمد إسماعيل أحمد عبد الهادي، الانتقال الديمقراطي في الدول العربية بعد الربيع العربي، مطبعة أمنية، الرباط

[6] – أحمد اسماعيل احمد عبد الهادي، الانتقال الديمقراطي في الدول العربية بعد الربيع العربي، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد الثامن، مطبعة الامنية، الرباط.

[7] – لرقط الحسين، الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية التوافق السياسي تونس أنموذجا: 2010-2014، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد التاسع، مارس، 2018 ص 989.

[8] – ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1997، ص265

[9] . حسني الأنباري وآخرون، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية: منشورات مركز الشرق الأوسط، ،2012، الأردن ص. 17

[10] . أحمد بن عبد الرحمن الصويان وآخرون، "الربيع العربي المسار والمصير"، تقرير ارتيادي (استراتيجي يصدر عن مجلة البيان بالرياض، 2015، ص 119

[11]– عبد القادر الشاوي، 20 فبراير في المغرب، تأملات وتساؤلات، مجلة دراسات وحقوق الانسان والديمقراطية، عشرية دستور 2011 بالمغرب ومخاض الحراك الديمقراطي في المنطقة: أية قراءة؟ أية تحديات؟ العدد 2، شتنبر2021، الرباط، ص 56.

[12] – مجدي صبحي، "التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات"، السياسة الدولية، المجلد 46، أبريل 2011، ص 19-20

[13] – زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة: عبد الرحمان عياش، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث 2017، ص228

[14] إيهاب الزلاتي وآخرون، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص.05.

[15] حسين القادري، المشاركة السياسية كاليه من الاليات الديمقراطية في العالم العربي، الجزائر نموذجا، مجلة الفكر، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع، ابريل 2009، ص103

[16] - Rein Mullerson," Démocratisation through the Supply-Demand Prism," Human Rights Review, Vol.10, No.4(2009),pp.531-567; Suh Doowon," Civil Society in Political Democratization: Social Movement Impacts and Institutional Politics," Development and Society, Vol.35, No.2 (December 2006), p.173-195.

[17] - Dirk Berg - Schlosser," Neighborhood Effects of Democratization in Europe," Taiwan Journal of Democracy, Vol. 4, No.2(December 2008), pp. 29- 45; James M. Scott and Carie A. Steele," Sponsoring Democracy: The United States and Democracy Aid to Developing World, 1988- 2001," International Studies Quarterly, Vol. 55 (2011), pp. 47- 69; Thomas Legler and Thomas Kwasi Tieku," What Difference Can a Path Make?: Regional Democracy Promotion Regimes in the Americas and Africa," Democratization, Vol.17, No.3 (June 2010),pp.465-491.

[18] - Peter Purnell and Oliver Schlumberger," Promoting Democracy - Promoting Autocracy?: International Politics and National Political Regimes, Comparative Politics, Vol.16, No.1(March 2010), pp.1-15; Marina Ottaway," Promoting Democracy in the Middle East: The Problem of U. S. Credibility," Working Papers, Democracy and Rule of Law Project, Carnegie Endowment for International Peace, Number 35, March 2003

[19] –حمدي عبد الرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا... القضايا والنماذج وافاق المستقبل، السياسة الدولية، مركز الاهرام، مصر، الاهرام الرقمي، يوليو 1993، على الرابط:

http // digital .ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=217607.eid=225

[20] إدريس لكريني، تدبير ازمات التحول الديمقراطي، مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية، مطبعة الوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، ص 63.

[21] – ادريس لكريني، تدبير ازمات التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 73.

[22] إبراهيم ابرش، الثورات العربية في عالم متغير (دراسة تحليلية)، منشورات الزمن، العدد55، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،

[23] –حمدي عبد الرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا... القضايا والنماذج وافاق المستقبل، السياسة الدولية، مركز الاهرام، مصر، الاهرام الرقمي، يوليو 1993، على الرابط:

http // digital .ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=217607.eid=225

[24] – أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عُمان وقطر أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009، ص. 12 – 14 .

[25] – إيهاب الزلاتي وآخرون، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص.05.

[26] https://www.ibnghazicenter.com/%d8%a7 .

[27] –بهاء الدين مكاوي، التحول الديمقراطي في العالم العربي: التحديات وافاق المستقبل، مجلة العلوم القانونية، العدد الخامس، مطبعة امنية الرباط، 2016

[28] –حسين القادري، المشاركة السياسية كاليه من الاليات الديمقراطية في العالم العربي، الجزائر نموذجا، مجلة الفكر، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع، ابريل 2009، ص103

[29] شهرزاد الصحراوي، شهرزاد صحراوي، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية– دراسة مقارنة) تونس/الج ا ر/المغرب (، رسالة ماجستري، جامعة حمد خيضر/ بسكرة، كلية احلقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002/2005 ص 0ص 19

[30] محمد الداسر، التحولات الديمقراطية في الدول المغرب العربي، كلية الحقوق بالمحمدية، ص 2

[31] – شاران غريوال، ثورة هاد ة: الجيش التونسي بعد بن علي، مركز كارنغي للشرق الأوسط، 1 فيفري 1101، ص 1.

[32] – الصادق الساحلي، هل أتاك حديث الثورة؟ الشركة العامة للطباعة، تونس، الطبعة الاولى، 2011، ص 15

[33] أحمد اسماعيل أحمد عبد الهادي، الانتقال الديمقراطي في الدول العربية بعد الربيع العربي، مرجع سابق، ص 155

[34] فريق الازمات العربي، الازمات الليبية إلى أين، مركز دراسات الشرق، العدد 13، الأردن، مارس 2017، ص 4

[35] فريق الازمات، نفس المرجع، نفس صفحة.

[36] أحمد خفيف عفيف، الثورة الليبية، الخصوصيات وتحديات المرحلة الانتقالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011_ 2013، العدد 3، الأردن، ص 665

[37] أحمد خفيف عفيف، الثورة الليبية، الخصوصيات وتحديات المرحلة الانتقالية ، مرجع سابق، ص666

[38] ساحلي مبروك، تحديات بناء الدولة في الربيع العربي، دراسة حالة ليبيا، الأردن، مركز دراسات شرق أوسطية، العدد 86، 2019

[39] صالح السطي الفيتوري، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي"، الإمارات العربية المتحدة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 135، جمعية الاجتماعيين 2017، ص 187/188

[40] صامويل هينغتون، ترجمة عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القران 20، مصر، دار سعاد الصباح ،1993ص

[41] بهاء الدين المكاوي، التحولات الديمقراطية في العالم العربي التحديات وافاق المستقبل، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد الخامس، منشورات المجلة العلوم القانونية، مطبعة الأمنية، الرباط، 2016، ص204

[42] تقرير منظمة العفو الدولية، مقدمة إلى آلية المراجعة الدولية العالمية (موريتانيا)، الدورة التاسعة لمجموعة العمل الخاصة بالية المراجعة الدورية العالمية التابعة مجلس حقوق الإنسان، مطبوعات منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010.

[43] عبد الرزاق جاسم خربي، التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي، دراسات دولية، العدد ، 11ص 1.

[44] Politique Africain, la Mauritanie : un tournant démocratique, novembre 11, octobre 1101, P12.

[45] –فدوى المرابط، السلطة التنفيذية في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة، ص 109

[46] –محمد الامين ولد سيدي بابا. مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، السنة 2015، ص 349

[47] –محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، تجربة الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، السياق الواقع والافاق، المستقبل، العدد 149، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، 2009، الطبعة الاولى، أبو ظبي، ص 44

[48] كمال القصير، جيوبوليتيك المغرب العربي، قواعد في ديناميات عام 2014، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص3،4

[49] Andrea Dessi," **Algeria at The Crossroads**, **Between Continuity and Change**", Working Papers, 11/28, Instituto Affari Internazionali (IAI), 2011, p05

[50]– فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 2010، ص40.

[51] –عابد الشارف، الجزائر: انسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة الانتقالية، تقارير، مركز الجزيرة، للدراسات، 28 أكتوبر2014، ص، 6

[52] مزارة زهيرة، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموجاً، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الرابع، العدد الثاني ،2020 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص35

[53] الحبيب بلكوش، الربيع العربي، أية تحديات؟ ماذا بعد؟، مجلة دراسات وحقوق الانسان والديمقراطية، عشرية دستور 2011 بالمغرب ومخاض الحراك الديمقراطي في المنطقة: أية قراءة؟ أية تحديات؟ العدد2، شتنبر2021، الرباط، ص 4

[54] –بهاء الدين مكاوي، التحول الديمقراطي في العالم العربي: التحديات وافاق المستقبل، مجلة العلوم القانونية، العدد الخامس، مطبعة امنية الرباط، 2016

[55] –حسين القادري، المشاركة السياسية كاليه من الاليات الديمقراطية في العالم العربي، الجزائر نموذجا، مجلة الفكر، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع، ابريل 2009، ص103

[56] – Peter Purnell and Oliver Schlumberger," Promoting Democracy – Promoting Autocracy?: International Politics and National Political Regimes, Comparative Politics, Vol.16, No.1(March 2010), pp.1-15; Marina Ottaway," Promoting Democracy in the Middle East: The Problem of U. S. Credibility," Working Papers, Democracy and Rule of Law Project, Carnegie Endowment for International Peace, Number 35, March 2003

[57] – Dirk Berg – Schlosser," Neighborhood Effects of Democratization in Europe," Taiwan Journal of Democracy, Vol. 4, No.2(December 2008), pp. 29- 45; James M. Scott and Carie A. Steele," Sponsoring Democracy: The United States and Democracy Aid to Developing World, 1988- 2001," International Studies Quarterly, Vol. 55 (2011), pp. 47- 69; Thomas Legler and Thomas Kwasi Tieku," What Difference Can a Path Make?: Regional Democracy Promotion Regimes in the Americas and Africa," Democratization, Vol.17, No.3 (June 2010),pp.465-491.

[58] – عمار بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2020، ص 60

[59] –فدوى المرابط، السلطة التنفيذية في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة، ص 109

[60] إدريس لكريني، تدابير أزمة التحول الديمقراطي، مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الاولى، 2020، ص 205

[61] – عائشة سالمي، دور النخبة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية –دور ما بعد الحراك العربي–، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلد 18، العدد 1، 2021، ص 201

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/4/18/1/146440

[62] – ادريس الكريني، النخب السياسية ومتاهات الحراك، صحيفة الخليج الامارات العربية المتحدة، بتاريخ 5 غشت 2016.

[63] – زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة: عبد الرحمان عياش، مرجع سابق، ص228

[64] – زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة: عبد الرحمان عياش، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث 2017، ص228

[65] – زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة: عبد الرحمان عياش، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث 2017، ص228

[66] –abdelkader zghal ,le concept de société civile et la transition vers le multipartisme annuaire de l'afrique du nord tom XXVIII , 1989 edition du CNRS , p 207

[67]

[68] – ليلى الرياحي، إشكاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية وقدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية المجتمع المدني التونسي بعد "الثورة"، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة . 5012، ص2

https://www.afalebanon.org/ar/publication/5802/%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%A7/

[69] _عزمي بشارة، مرجع سابق ص 265

[70] –ابراهيم السهول، التطور الدستوري والسياسي للدولة بعد الربيع العربي، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد الثامن، ص 172

[71] – –بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة مدبولي، مصر، 2004.ص15–16

[72] – فيلهالم هوفمايستر وكارستن غرابو، الاحزاب في النظم الديمقراطي، مدخل لدعم الثقافة السياسية، ترجمة منير الفندري، مؤسسة كونراد أديناورد، مكتب تونس، ماي 2013، ص 6

[73] – قاسم علوان الزبيدي، دور الاحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي، مجلة آداب الفراهيدي، العراق، العدد 15 حزيران2013، ص 305

[74] ادريس لكريني، تدبير أزمات التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 219–220